

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٢٠ - ١٩٩٩/١/٢٢

ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، فإن هذه الوثيقة تشتمل على النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة (WFP/EB.1/99/12).



Distribution: GENERAL

WFP/EB.1/99/13

14 May 1999

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

جدول المحتويات

| الصفحة | قضايا السياسات |
|--------|--|
| 1 | الشراكة مع المنظمات غير الحكومية (١٩٩٩م/ت-١/١) |
| 2 | التقرير الأولي عن تطبيق الإصلاح التنظيمي في برنامج الأغذية العالمي (١٩٩٩م/ت-٢/١) |
| | مسائل المالية والميزانية |
| 2 | تقرير جماعة العمل الرسمية لمراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل في البرنامج (١٩٩٩م/ت-٣/١) |
| 3 | آلية التمويل المسبق لتكاليف الدعم المباشر (١٩٩٩م/ت-٤/١) |
| 3 | التعديلات المقترحة على النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي لبرنامج الأغذية العالمي (١٩٩٩م/ت-٥/١) |
| | المسائل التشغيلية |
| 4 | مخطط الاستراتيجية القطرية - ليسوتو (١٩٩٩م/ت-٦/١) |
| 4 | البرنامج القطري لبوركينا فاسو (٢٠٠٠-٢٠٠٤) (١٩٩٩م/ت-٧/١) |
| 5 | البرنامج القطري لمدغشقر (١٩٩٩-٢٠٠٣) (١٩٩٩م/ت-٨/١) |
| 6 | عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - منطقة البحيرات الكبرى ٦٠٧٧ (١٩٩٩م/ت-٩/١) |
| 6 | عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - العراق ٦٠٨٥ (١٩٩٩م/ت-١٠/١) |
| 6 | عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - الصومال ٦٠٧٣ (١٩٩٩م/ت-١١/١) |
| 7 | عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - منطقة أمريكا الوسطى ٦٠٨٩ (١٩٩٩م/ت-١٢/١) |
| 7 | تقارير عن سير العمل في المشروعات المجازة (١٩٩٩م/ت-١٤/١) |
| | المسائل التنظيمية والإجرائية |
| 7 | اللائحة الداخلية لعمل المجلس التنفيذي |
| | أي أعمال أخرى |
| 8 | متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة |
| 8 | تعزيز قدرات البرنامج التنظيمية |
| 8 | معلومات عن شؤون الموظفين |
| 8 | بيان عن عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية |



أقام أعضاء المجلس عند افتتاح أعمال الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ مراسم تخليد لذكرى موظفي برنامج الأغذية العالمي الذين فقدوا أرواحهم في ساحة أداء الواجب. وطلب المجلس أن تعتبر تلك الوقفة إقراراً منه لجميع موظفي البرنامج بالمخاطر التي يتعرضون لها أثناء أدائهم واجبهم في حمل رسالة البرنامج.

قضايا السياسات

الشراكة مع المنظمات غير الحكومية (القرار ١٩٩٩/م ت-١/١)

- ١- أخذ المجلس علماً بوثيقة "الشراكة مع المنظمات غير الحكومية" ورحب بها، وأهم من ذلك، رحب بالتعاون الذي وصفته بين برنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية. وقد أجاز الأساليب التي احتوت الوثيقة على ملخص لها، والتي أبرزت حاجة برنامج الأغذية العالمي. للإبقاء على الاتصال الوثيق بالحكومات لضمان تكامل الجهود. ووافق المجلس على ضرورة مراجعة الوثيقة على ضوء نتائج الندوة التشاورية عن المعونة الغذائية والتنمية في إطار موسع للمشاركة.
- ٢- وأشار المجلس إلى التنوع في المنظمات غير الحكومية، والحاجة إلى الانتقائية في اختيار الشركاء. وعبر المندوبون أيضاً عن تقديرهم للمنظمات غير الحكومية على ما تتمتع به من كفاءة مهنية وخبرات مكتسبة قيمة ترغب في إشراك البرنامج فيها. وفي هذا المجال، استعاد المجلس ذكرى اشتراك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في الندوة التشاورية عن المعونة الغذائية والتنمية التي عقدت في شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، بما في ذلك، المساهميين الرسميين من جانب اثنتين من المنظمات غير الحكومية في تلك المناسبة.
- ٣- ووافق المجلس على وضع المتطلبات المناسبة لضمان المسألة. وقد تضمن ذلك مسائل مثل معايير الأداء، ومتطلبات الإبلاغ ومراجعة الحسابات. وإذ اعترف المندوبون بأن المنظمات غير الحكومية عادة ما تحشد أعداداً كبيرة من المصادر بجهودها الخاصة وتساهم بها في العمليات والأنشطة التي تدعمها المنظمات الدولية، فإنهم اقترحوا أنه سيكون من المفيد وجود درجة أعلى من الانسجام داخل المجتمع الدولي في ما يتعلق بالأساليب المتبعة في وضع الميزانيات للأنشطة التي تتم من خلال المنظمات غير الحكومية. وسيضمن ذلك مزيداً من التنسيق بشأن مدى التكاليف التي سيتم الوفاء بها، ويجعل من السهل على المنظمات غير الحكومية التعامل مع الوكالات الدولية، والجهات المانحة الثنائية المشتركة. وقد وافقت الأمانة على تقاسم منهجها مع المهتمين من الدول الأعضاء في برنامج الأغذية العالمي.
- ٤- ورحب المجلس بالفرصة التي وفرتها المنظمات غير الحكومية للمساهمة في مبادرات التقييم القطري وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وأشار المجلس إلى أن الإرشادات لهذه التدريبات قد تم إعدادها تحت رعاية فريق الأمم المتحدة للتنمية، الذي يتمتع برنامج الأغذية العالمي بعضويته.
- ٥- وأشار المجلس إلى سعي برنامج الأغذية العالمي للمساعدة في تأسيس منظمات غير حكومية في البلدان النامية في صورة حكيمة ومحسوبة، وكما هي العادة، بمساهمة شركاء آخرين وبالتنسيق الوثيق مع الحكومات. ولاحظ المندوبون أن هذا المنهج ينسجم مع قرارات المجلس الأولى، فمثلاً عندما درس إمكان اتخاذ إجراءات لتعزيز قدرات البرنامج في أقل البلدان نمواً، وفي معالجة حالات الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش، وأن أي اقتراحات محددة يجب تضمينها في مخططات الإستراتيجية القطرية وفي البرامج القطرية، وتسليمها للمجلس لدراستها.



٦- ورحب المجلس باقتراح برنامج الأغذية العالمي بأن تكون له علاقة أكثر وثقاً، في ما يتعلق بأعمال الإغاثة أو التنمية، بالمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

التقرير الأولي عن تطبيق الإصلاح التنظيمي في برنامج الأغذية العالمي (القرار ١٩٩٩/م ت-١/٢)

٧- أخذ المجلس علماً، بوثيقة التغييرات التنظيمية في برنامج الأغذية العالمي ورحب بما جاء فيها. وشدد الأعضاء على الأهمية التي أولتها لمبادرة التغييرات التنظيمية كوسيلة لتحسين كفاءة وفعالية برنامج الأغذية العالمي بعمله في مجالي الإغاثة والتنمية. وعبروا عن سرورهم بالسجل الناصع للمنجزات خلال العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨، ذلك السجل الذي عكس التزام المديرية التنفيذية وموظفي برنامج الأغذية العالمي بتطبيق التغييرات. وأعرب المجلس عن تقديره لنهج المشاركة الكامن في الطريقة التي تمت بها التغييرات التنظيمية في برنامج الأغذية العالمي.

٨- وأشار المجلس إلى أن مبادرة التغييرات التنظيمية قد دعمت عملية الإصلاح الشامل في الأمم المتحدة والتي يقودها الأمين العام. خاصة وأن حضوراً أقوى لبرنامج الأغذية العالمي في الميدان من خلال تعيين مزيد من كبار الموظفين ومنحهم مزيداً من الصلاحيات من شأنه تعزيز قدرة برنامج الأغذية العالمي على المشاركة الفعالة في مبادرات مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

٩- وشجع المجلس الأمانة على المتابعة الدؤوبة لعدد من العناصر المحددة التي أولتها المبادرة أفضلية قصوى. ومن بينها التطبيق الكامل والسريع لبرنامج تحسين الإدارة المالية، واستكمال وتوزيع دليل تصميم البرامج الجديد خلال عام ١٩٩٩، وضمان تحقيق الاتصال بين جميع المكاتب القطرية والإقليمية ومكاتب الاتصال ومقر البرنامج بأسرع ما يكون.

١٠- وقد دعا المجلس الأمانة إلى درس إمكان استخدام أدوات مثل مسح مواقف الموظفين لتعميق الفهم للكيفية التي استوعب بها الموظفون عملية التغييرات التنظيمية، وللتعرف من خلال ذلك على الجوانب التي تحتاج إلى انتباه خاص من الإدارة العليا. وأشار المجلس أيضاً إلى أن بعض المجالات الأخرى ربما تحتاج إلى انتباه أكبر على ضوء نتائج الندوة التشاورية عن المعونة الغذائية والتنمية. وأفادت المديرية التنفيذية المجلس بأن تقييماً رسمياً سيجري لمبادرة التغييرات التنظيمية في عام ١٩٩٩، وسيقدم تقرير عن ذلك للمجلس في العام الذي يلي عملية التقييم.

مسائل المالية والميزانية

تقرير جماعة العمل الرسمية لمراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل في البرنامج (القرار ١٩٩٩/م ت-٣/١)

١١- اطلع المجلس على الوثيقة (WFP/EB.1/99/4-A). لدى تقديمه البند، أشارت رئيسة المجلس إلى أنه في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨، أرجأ المجلس قراره بشأن اعتماد تقرير جماعة العمل الرسمية المكلفة بمراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل في البرنامج، إلى الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩، لأن جهة مانحة رئيسية لم تكن وقتها قادرة على تحديد موقفها من توصيات التقرير بسبب عدم إحراز تقدم كافٍ في المناقشات بينها وبين الأمم المتحدة بشأن تمويل برامج الأمم المتحدة وأعمالها والقضايا ذات الصلة بالوضع الخاص لبرنامج الأغذية العالمي.

١٢- وأبلغت تلك الجهة المانحة الرئيسية بأن قضايا التمويل تلك، كانت لاتزال قيد الدرس من جانبها والأمم المتحدة، ولم يكن ممكناً الموافقة على أساس يمكن برنامج الأغذية العالمي من أن يعامل كحالة خاصة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أبدت تلك الجهة المانحة رغبة في دفع النقاش إلى الأمام، وبقيت ملتزمة بالتوصل سريعاً إلى نتيجة مرضية للطرفين. وقد



تفهمت الجهة المانحة أهمية ذلك لوضع الميزانية المقبلة بعد عامين، التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩. وسوف تبحث الجهة المانحة المذكورة بشكل بناء في طرق الوفاء بمتطلبات برنامج الأغذية العالمي في إطار المناقشات مع الأمم المتحدة.

١٣- وانطلاقاً من هذه الخلفية، اقترحت رئيسة المجلس أن يعتمد المجلس التنفيذي التقرير، ووافق المجلس على ذلك الاقتراح.

آلية التمويل المسبق لتكاليف الدعم المباشر (القرار ١٩٩٩/م ت-٤/١)

١٤- أقر المجلس بالحاجة إلى إيجاد آلية لتمويل تكاليف الدعم المباشر نتيجة لموافقته على تحويل بعض بنود تكاليف الدعم غير المباشر من ميزانية دعم البرامج والإدارة إلى تكاليف الدعم المباشر للمشروعات، وفقاً للتوصية ٢-٢ من تقرير جماعة العمل الرسمية، المكلفة بمراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل. ووافق على أن فكرة الضمان التي اقترحتها الأمانة كانت الخيار المفضل لقيام هذه الآلية.

١٥- ودعا المجلس إلى الحذر في استخدام الآلية، وطلب أن تبقى عرضة للمراجعة المستمرة. وأعرب المجلس عن قلقه من أن مستوى العجز في الحساب العام قد يرتفع إلى ٣٣ مليون دولار، وفضل اعتماد نظرة متحفظة لمستويات العجز عندما تقترح الأمانة ذلك خلال عملية وضع الميزانية.

١٦- وأشار المجلس إلى أن التشكيلة الأساسية للمكاتب القطرية المشار إليها في الوثيقة تشمل العدد الأقصى من الموظفين الذين تمول تكلفتهم من ميزانية دعم البرامج والإدارة، وليس من استرداد تكاليف الدعم المباشر. وتشمل تلك التشكيلة مدير مكتب البرنامج وما لا يزيد عن موظفين محليين اثنين وثلاثة من العمال المحليين. وتكون هذه التشكيلة من الموظفين مسؤولة عن أنشطة الإغاثة والأنشطة الإنمائية للبرنامج في إطار فئات البرامج المختلفة. ويمكن للمجلس مراجعة هذه التشكيلة في إطار الميزانية.

١٧- وافق المجلس على مشورة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في ما يتعلق بالتوصية "د" الواردة في الفقرة ١٧ من الوثيقة (WFP/EB.1/99/4-B/1) "خيارات آلية التمويل المسبق لتكاليف الدعم المباشر" واعتبر أن التعديلات التي اقترحت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إدخالها على التوصية^(١) تعكس بدقة طلب المجلس إجراء مراجعة مستمرة لآلية الضمان.

١٨- وعبر أحد المندوبين عن قلقه من أن تستخدم الفائدة عن مساهمات بلاده في عمليات الإغاثة والطوارئ المسجلة في الحساب العام، من خلال آلية الضمان في تمويل تكاليف الدعم المباشر لأنشطة التنمية. وهذه الدولة المانحة لم تقدم الدعم لأنشطة التنمية لبرنامج الأغذية العالمي لعدة سنوات.

التعديلات المقترحة على النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي لبرنامج الأغذية العالمي (القرار ١٩٩٩/م ت-٥/١)

١٩- استعرض المجلس التعديلات على المادة الثالثة عشرة - ٢ من النظام الأساسي، والمادة الثالثة عشرة - ٤ من اللائحة العامة والمادة الأولى- ١ والمادة الرابعة- ٥ من اللائحة المالية المقترحة في الوثيقة (WFP/EB.1/99/4-C/1).

(١) تقرأ التوصية على النحو الآتي: ما لم يوجد قرار بغير ذلك، وبناء على توصية المدير التنفيذي، يوافق المجلس على إجراء مراجعة كل سنتين لمستوى وعمل آلية الضمان بجميع أوجهها.



وكان القصد من هذه التعديلات المواءمة بين النظام الأساسي واللائحة العامة في برنامج الأغذية العالمي وبين التعديلات في سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل التي اعتمدها المجلس تحت البند ٤ (أ) من جدول الأعمال.

٢٠- تم تنقيح التعديلات المقترحة على المادة الثالثة عشرة - ٤ من اللائحة العامة وفقاً للمقترحات الواردة في الوثيقة (WFP/EB.1/99/4-C/1/Add.1)، والناجمة عن مناقشات الاجتماع التمهيدي للدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٩ الذي انعقد يوم ١٤/١/١٩٩٩.

٢١- أيدت ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة التعديلات المقترحة. ولقد أعدت كل هذه التعديلات بالتشاور مع المستشار القانوني.

٢٢- وافق المجلس على اقتراح الأمانة القاضي بالنظر في التعديلات الواردة في الوثيقة (WFP/EB.1/99/4-C/1)، مع التعديلات الإضافية للمادة الثالثة عشرة - ٤، الواردة في الوثيقة (WFP/EB.1/99/4-C/1/Add.1)، وأن يعتمد تلك التعديلات جملة.

المسائل التشغيلية

مخطط الاستراتيجية القطرية - ليسوتو (القرار ١٩٩٩/م ت-٦/١)

٢٣- أيد المجلس تركيز مخطط الإستراتيجية القطرية على توجيه المساعدات إلى أفقر الناس في المناطق الريفية والمناطق الجبلية، وعلى تركيزه على الموارد البشرية، لأن ذلك يتفق وأولويات الحكومة. وأثنى العديد من المندوبين على الآفاق العريضة لقضايا الجنسين الواردة في الوثيقة، ولدعمها للرعاة الفتيان الذين لا تتوافر لهم عادة فرص الالتحاق بالمدرسة. ورأى المندوبون أن من المناسب تضمين أنشطة لخلق الأصول المادية بواسطة أنشطة الغذاء مقابل العمل. وأشاد المندوبون بالتدريب المهني للنساء.

٢٤- عبر عدد من المندوبين عن ضرورة التعاون مع الوكالات الشريكة، والمنظمات غير الحكومية وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. واقترحوا أيضاً النظر في التعاون مع برامج البنك الدولي ذات الصلة. وبما أن ليسوتو تعاني من تدهور بيئي، أشار بعض المندوبين إلى الاهتمام بهذا الجانب في الأنشطة التي يدعمها البرنامج، لما لذلك من أثر على الأمن الغذائي في المستقبل. ودعا المجلس إلى تبسيط عمليات الرصد والتقييم لتوخي فعالية التكاليف، وإلى إيجاد معايير لتقييم أداء المشروعات على المستفيدين. ونسبة لصغر حجم عمليات البرنامج المقررة في ليسوتو، يتحتم مراجعة تكاليف التشغيل. وتساءل أحد المندوبين عن أنه أليس من الأفضل الاستمرار في المشروعات الفردية بدلاً عن وضع برنامج قطري.

٢٥- وفي ردها على تساؤلات المجلس، أفادت الأمانة بأن تكاليف التشغيل قد ظلت في الحد الأدنى الذي يضمن حسن الأداء، وأن البرامج القطرية عادة توضع عندما يفوق حجم أنشطة البرنامج في البلد المعني مليوناً من الدولارات في العام. ومن المستحسن أن يقدم المجلس موجهات بشأن الحد الأدنى من التكاليف لوضع برنامج قطري.

البرنامج القطري لبوركينا فاسو (٢٠٠٠-٢٠٠٤) (القرار ١٩٩٩/م ت-٧/١)

٢٦- أثنى المجلس على جودة وثيقة البرنامج القطري لبوركينا فاسو. وأشار مع الارتياح إلى أن التعليقات التي وردت بشأن مخطط الإستراتيجية القطرية قد تم تضمينها في البرنامج القطري. وأشاد العديد من المندوبين على تركيز البرنامج



القطري على المناطق الفقيرة وعلى تركيزه على ثلاثة أنشطة أساسية هي: الرعاية الصحية الأولية، والتعليم، والتنمية الريفية. كما أشادوا بالتعاون مع الحكومة والوكالات الأخرى والجهات المانحة الثنائية. وأشار المجلس مع الارتياح أيضا إلى مشاركة المجتمعات المحلية والتركيز على النساء والفتيات.

٢٧- نظر المجلس في إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية وكان يتوقع أن تدرج المشروعات التي يعينها البرنامج في هذا الإطار. وأشار أحد المندوبين إلى أن البرنامج القطري كان من الممكن أن ينتظر بداية تنفيذ هذا الإطار في عام ١٩٩٩. وفي ردها على أحد الاستفسارات، أشارت الأمانة إلى أن تقييم البعثة التي أوفدت في سبتمبر/أيلول ١٩٩٨ لتقييم المشروع ٤٩٥٩ "التغذية التكميلية للمجموعات الضعيفة"، قد جاء لاحقاً لإعداد البرنامج القطري، ولكن التوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم سوف تأخذ في الاعتبار عند تنفيذ الأنشطة.

٢٨- وفي الإجابة على التساؤلات العديدة التي طرحها بعض المندوبين عن أثر المعونة الغذائية على المشتريات المحلية وعلى السوق المحلية، أفادت الأمانة بأن السلع الأساسية ستستخدم لإعداد وجبات جماعية تأخذ في مناطق العمل حتى لا يكون ذلك مثبلاً للسوق المحلية. وأبان ممثل حكومة بوركينافاسو للمجلس أن مشكلة الضرائب والرسوم المفروضة على المساعدات الإنمائية والإنسانية قد حلت.

٢٩- وبما أن الفائدة العامة للبرنامج القطري ستتجاوز الفوائد المرجوة من كل من مكوناته على حدى، ستنتظر الأمانة في تقييمها للبرنامج القطري لتأثير التفاعل بين مختلف مكوناته.

البرنامج القطري لمدغشقر (١٩٩٩-٢٠٠٣) (القرار ١٩٩٩/م ت-٨/١)

٣٠- أشار المجلس مع إبداء الارتياح إلى أن التعليقات التي برزت أثناء نقاش مخطط الإستراتيجية القطرية لمدغشقر في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨، قد أخذت في الاعتبار في البرنامج القطري. ولاحظ المجلس أيضا أن البرنامج القطري يتفق مع أولويات الحكومة الإنمائية، ويندرج أيضا في الإطار التعاوني لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. ودعم المجلس بشدة فكرة توجيه المعونات لأقاليم بعينها، والتركيز على الأطفال دون سن الثالثة وعلى الحوامل. ووجد العديد من المندوبين أن التوجه الإنمائي للبرنامج القطري يمثل شيئا إيجابيا، وأشاروا أيضا إلى أن التركيز على تخفيف وطأة الكوارث يعد أمرا مهما.

٣١- وفيما يتعلق بمكون التغذية المدرسية، شدد المندوبون على ضرورة تحسين أداء هذا المكون. ورأى بعض المندوبين أن هدف رفع القيد المدرسي بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة سنويا يعتبر هدفا متواضعا ولكنه واقعي.

٣٢- وتم التأكيد على ضرورة إيجاد معايير لقياس أثر البرنامج على المستفيدين. ولتحقيق ذلك، من الضرورة مراجعة المعايير الأساسية التي سترصد في تطبيق البرنامج (ترد تفاصيل هذه المعايير في الملحق الثاني من الوثيقة (WFP/EB.1/99/6/2)).

٣٣- أبدى بعض المندوبين قلقا بشأن استمرارية مكونات البرنامج المقترحة وشددوا على ضرورة أن تزيد الحكومة من إنفاقها على القطاعات الاجتماعية لضمان استمرارية الأنشطة.

٣٤- أشارت الأمانة في ردها عن تساؤل بشأن تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة إلى أن مدغشقر تشهد صعوبات مالية جمة، وأن تنفيذ البرنامج سيتضرر كثيرا إن لم يتحمل برنامج الأغذية العالمي هذه التكاليف.



عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - منطقة البحيرات الكبرى ٦٠٧٧ (القرار ١٩٩٩/م ت-٩/١)

٣٥- حث المجلس البرنامج على مواصلة تعاونه الجيد مع شركائه، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. وأبدى المندوبون قلقا بشأن أمن وسلامة موظفي البرنامج، وطلبوا من البرنامج أن يبذل غاية ما يمكن من جهد لتأمين سلامة موظفيه. وأشار العديد من المندوبين إلى أن وضع حد لعدم الاستقرار في المنطقة يكمن في إيجاد حل سياسي للنزاعات.

٣٦- أشار المجلس إلى ضرورة رصد أعداد المستفيدين الذين تلقوا مساعدات، وتأثير مساعدات البرنامج على أمنهم الغذائي، بحيث يمكن تجنب اعتمادهم على المساعدات بشكل دائم. وشدد المجلس أيضا على ضرورة الانتقال المتدرج إلى مرحلة للإنعاش وإعادة البناء عن طريق أنشطة يمكن أن تقود حقيقة إلى تنمية مستمرة. وأشار بعض المندوبين إلى التدهور البيئي في المنطقة وطلبوا من البرنامج أن يعمل بشكل وثيق مع شركائه لمواجهة هذه المشكلة.

٣٧- أشار المجلس أيضا إلى أنه على الرغم من اتساع حجم العملية إلا أنها قد صارت أصغر حجما إذا ما قورن عدد المستفيدين والتكلفة بالسنوات السابقة، وأنها استجابت بشكل جيد لاحتياجات السكان، لاسيما العديد من النازحين واللاجئين. واشتملت العملية في الوقت نفسه على أنشطة غذاء مقابل العمل لتغذية المجموعات الضعيفة، وانطوت هذه الأنشطة على مشاركة نشطة من المجتمعات المحلية، لاسيما من قبل النساء.

٣٨- تساءل أحد المندوبين عن سبب عدم إدراج هذه العملية في إطار عملية النداء الموحد للأمم المتحدة، ولفت النظر إلى ضرورة تزامن مدة المشروعات مع فترة هذا النداء الموحد. وأشاد المجلس بالأداء الحسن لبرنامج الأغذية العالمي في المنطقة.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - العراق ٦٠٨٥ (القرار ١٩٩٩/م ت-١٠/١)

٣٩- أيد المجلس ودعم أهداف عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - العراق ٦٠٨٥، لاسيما فيما يتعلق بتوجيه المساعدات للأطفال وغيرهم من المجموعات الضعيفة. وطلب بعض المندوبين من البرنامج المساعدة في برامج التدريب للمستفيدين من الأمهات، وحث البرنامج على التركيز على الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، حيث أنه من الصعوبة الوصول إليهم مقارنة بنزلاء المؤسسات. وفي هذا الإطار، شدد المجلس على ضرورة تطوير نظام الإحالة لتحديد ومساعدة المجموعات الضعيفة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وأشار بعض المندوبين أيضا إلى ضرورة تطبيق المعايير الدولية لتحديد درجة سوء التغذية لدى الأطفال.

٤٠- وأشارت الأمانة، في معرض ردها عن الإطار الزمني للعملية، إلى أن البرنامج سيراجع بشكل دوري مدة العملية وفقا للعقوبات الدولية المفروضة على العراق وتطور الوضع الإنساني في ذلك البلد، وسيضع البرنامج استراتيجية مناسبة لإنهاء أعماله في العراق.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - الصومال ٦٠٧٣ (القرار ١٩٩٩/م ت-١١/١)

٤١- أقر المجلس الظروف الصعبة التي تنفذ في إطارها العمليات الإنسانية في الصومال بسبب غياب المؤسسات الحكومية في البلاد. وعبر المندوبون عن قلقهم إزاء أمن الموظفين وظروف عملهم في الميدان وأوصوا البرنامج أن



يولي مسألة أمن وسلامة الموظفين اهتماما كبيرا. ورأى المجلس أن العملية طويلة جداً لامتدادها لثلاث سنوات، وبالتالي اقترح أن يقوم البرنامج بعملية مراجعة دورية لإجراء التعديلات اللازمة إذا دعا الأمر.

٤٢- وبالنظر إلى التكلفة المرتفعة للبنود غير الغذائية في العملية مقارنة بتكاليف الأغذية، أشار بعض المندوبين إلى ضرورة رصد التكاليف التشغيلية بشكل دقيق، وتخفيضها متى ما كان ذلك ممكناً. طلب المجلس من الأمانة أن تقدم تقريراً سنوياً عن تنفيذ هذه العملية.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها - منطقة أمريكا الوسطى ٦٠٨٩ (القرار ١٩٩٩/م/١-١٢)

٤٣- أثنى المجلس على قدرة البرنامج الإقليمية التي أتاحت له مع توافر مخزونات الأغذية للمشروعات الإنمائية التي كانت متوافرة من قبل في المنطقة، الاستجابة بشكل سريع وفعال لحالة الطوارئ التي نشأت عن الإعصار ميتش.

٤٤- أشار المجلس إلى ضرورة التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المدنية لإعادة تعمير وبناء المناطق المتضررة.

٤٥- أشار بعض المندوبين إلى ضرورة أن يعمل البرنامج بشكل أكبر في مجال الوقاية من الكوارث والنهوض بحماية البيئة وإحياء الموارد الطبيعية وأن ينتبه إلى الوضع التغذوي للمجموعات الضعيفة، وأسعار السوق للأغذية ولمرافق التخزين والنقل. وحث العديد من المندوبين البرنامج على النظر في شراء الأغذية محلياً، وإشراك الجهات المانحة في التقييم المرحلي والتقييم الختامي لهذه العملية.

تقارير عن سير العمل في المشروعات المجازة (القرار ١٩٩٩/م/١-١٤)

٤٦- أخذ المجلس علماً بمحتوى تقرير سير العمل بالمشروعات المجازة، وعبر عن ارتياحه للمساعدات الفعالة التي يقدمها البرنامج لمجموعات السكان الأصليين في إطار المشروع كولومبيا ٢٧٤٠ (التوسع الأول)، ذلك أن هذه المجموعات تحتاج إلى دعم من البرنامج ومن الحكومة.

٤٧- وفيما يتعلق بالمشروع غامبيا ٢٧٢٩، طلب مندوبان بعض الإيضاحات عن الإشراف الفني والرصد وقدرة الحكومة في التنفيذ. وطأنت الأمانة المجلس بأن الحكومة والبرنامج يعملان معاً لتحسين تنفيذ المشروع وإيجاد موارد تكميلية من الشركاء.

المسائل التنظيمية والإجرائية

اللائحة الداخلية لعمل المجلس التنفيذي

٤٨- أشاد المجلس بالعمل الذي قامت به جماعة العمل وعلى عملية التشاور التي تمت والتي أتاحت للأعضاء الفرصة للنظر في النص المقترح. تساءل أحد المندوبين عن عدم جعل ملخصات أعمال الدورات وثيقة رسمية تذكر في اللائحة الداخلية. أبان رئيس جماعة العمل أن هذا الموضوع قد أشبع نقاشاً في جماعة العمل، وأن الجماعة قد رأت أن من المستحسن أن تقتصر اللائحة الداخلية على التقرير الرسمي لعمل المجلس المتمثل في القرارات والتوصيات، وأن تترك ملخص أعمال الدورة ليكون جزءاً من طرق عمل المجلس الأقل رسمية. وذلك سيتيح للمجلس قدراً من المرونة يسمح



له أن يقرر في المستقبل إدراج النقاط الأساسية لمناقشاته في النقاط التي يجب أن تأخذ بها الأمانة في تنفيذها لقرارات وتوصيات المجلس.

أي أعمال أخرى

متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة

- ٤٩- أحيط المجلس علما بأن الأمانة وهيئة مكتب المجلس قد نظرت في عدد من القرارات عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن هيئة المكتب قد قدمت بناء على طلب الأمانة، توجيهات عن ما يجب اتخاذه بشأن القرارات الرئيسية التي تتطلب متابعة من الأمانة أو المجلس نفسه. ولقد حددت هيئة مكتب المجلس ثلاث قضايا أساسية تحتاج إلى متابعة حسنة من المجلس، وهذه القضايا هي: أن تكون تقارير المكتب أكثر تحليلية وأن تنزع للتركيز على موضوع معين في كل تقرير، وأن تولي اهتماما لمتابعة توصيات وقرارات مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى وقضايا المرأة وتمايز الجنسين.
- ٥٠- وافق المجلس على الموجهات التي وضعتها هيئة مكتبه للأمانة، وطلب بالإضافة إلى التقارير، عن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والمؤتمر العالمي للتعليم للجميع، ومؤتمر القمة العالمي عن التنمية الاجتماعية، أن يقوم البرنامج بضمان أن أعماله تتسق مع خطط عمل مؤتمرات القمة والمؤتمرات الكبرى الأخرى.

تعزيز قدرات البرنامج التنظيمية

- ٥١- عند مناقشة هذا الموضوع أشار أحد المندوبين إلى أن المجلس يحتاج إلى أن ينظر بشكل أكثر دقة في بيان مهام الدراسة التي ستجرى عن تعزيز القدرات التنظيمية للبرنامج. أشار مندوبون آخرون إلى أن فرصة مناسبة قد أتاحت للنظر في هذه الوثيقة ووافقوا على إعطاء المزيد من الوقت لزيادة التشاور بين هيئة المكتب والأعضاء عن طريق المجموعات الانتخابية المختلفة. وبعد إجراء هذا التشاور، ربما تعتمد هيئة المكتب بيان مهام هذه الدراسة.

معلومات عن شؤون الموظفين

- ٥٢- أخطرت المديرية التنفيذية المجلس بالتعيينات الجديدة وبالتعديلات التي أجرتها في مواقع بعض الموظفين والتقلات والموظفين الذين تركوا البرنامج من الدرجة مهني ٥ فما فوق. أشارت أيضا إلى مذكرة المعلومات (WFP/EB.1/99/INF/7) التي تم توزيعها على المندوبين، وهي وثيقة تبين تفصيلا التعيينات التي تمت في فئة الموظفين المهنيين في الفترة من ١/١/١٩٩٨ إلى ٣١/١٢/١٩٩٨.
- ٥٣- أخطرت المديرية التنفيذية المجلس أنها ستقدم من الآن فصاعداً، ملخصاً من صفحة واحدة عن تقلات الموظفين من الفئات العليا (من الفئة مهني ٥ فما فوق) للمجلس في كل دورة من دوراته.

بيان عن عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

- ٥٤- قدم المدير التنفيذي المساعد تنويراً للمجلس عن عمليات البرنامج في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأشار إلى أن المرحلة الحالية من عملية الطوارئ ٥٩٥٩ التي بدأت في ١/٤/١٩٩٨، يتوقع أن تستمر لمدة عام بأغذية كميته



٦٠٣ ٠٠٠ طن. وأبان للمجلس إلى أن الموارد التي تحتاجها هذه العملية تكاد تكون قد اكتملت، وأن ٤٢ موظفا من عدد ٤٦ موظفا دوليا ملازما لهذه العملية قد تم توفيرهم وهم الآن في بيونغ يانغ وفي خمسة مكاتب فرعية في مختلف أرجاء البلاد.

٥٥- أشار أيضا إلى صدور وثيقة مسماة "المسح التغذوي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية"، وهي وثيقة تم إعدادها بالاشتراك بين البرنامج ومنظمة اليونيسيف والاتحاد الأوروبي، وهي تمثل أول مسح تغذوي علمي يتم عمله في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأشارت هذه الوثيقة إلى وجود سوء تغذية حاد يبلغ ١٦ في المائة، ووجود سوء تغذية مزمن يبلغ ٦٢ في المائة لدى الأطفال الذين شملهم المسح.

٥٦- قام البرنامج بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة بإجراء تقدير للإمدادات الأغذية وقدروا كميات إنتاج الحبوب بـ ٤٨٠ ٠٠٠ طن، ويمثل ذلك معدلا يفوق معدلات العام الماضي بـ ٢,٦ مليون طن. وعلى الرغم من الحصاد الجيد، فهناك عجز يبلغ نحو مليون طن من الحبوب وينبغي تغطية هذا العجز عن طريق المعونة.

٥٧- وفيما يتعلق بالنداء الموحد، أبان المدير التنفيذي المساعد أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنمائية قد أطلق في ١٦/١٢/١٩٩٨ نداء لجمع ٣٦٢ مليون دولار للفترة من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩. ونصيب البرنامج من هذا النداء يبلغ ٦٢ في المائة أي ما يعادل ٢٢٥ مليون دولار.

٥٨- يعترف البرنامج بمدى أهمية الطوارئ الحالية حتى ٣٠/٦/١٩٩٩. وبعدها من المتوقع استهلال عملية طوارئ جديدة ستكون موجهة لتغذية المجموعات الضعيفة. ويعترف البرنامج أيضا بتقديم لعملية إغاثة ممتدة وإنعاش للمجلس في دورة أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩.

٥٩- وفي ردها على تساؤلات من المجلس، أشارت الأمانة إلى أن هنالك مشاورات متكررة بين الجهات المانحة. ومن المحتمل قيام الجهات المانحة بزيارة شبيهة بتلك التي تمت قبل عامين، في أبريل/نيسان أو مايو/أيار ١٩٩٩.